

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد صامد الرقاد
وعضوية القضاة السادة

بادي الجراح ، محمد الخرابشة ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلطان
نايف الابراهيم ، عبد الرحمن البنسا ، إياد ملحيس ، حسن حبوب

المميز :-

نائب عام الجنايات الكبرى

المميز ض :-

بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/١١٨٤ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠
القاضي بعدم اتباع النقص والإصرار على القرار السابق .

وتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- [١] جانب محكمة الجنايات الكبرى ، الصواب بعدم اتباع النقص .
- [٢] إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات بعدم اتباع النقص للبيانات المقدمة من النيابة العامة والتي أثبتت ارتكاب المميز ضده لما أسند إليه .
- [٣] القرار المميز به فساد في الاستدلال .

د. حكمة التمييز الأردنية

بمقتضاها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٦/٢٦

۱۳۰۰ تا ۱۳۰۱ هجری قمری ... و غیره ...

... و غیره ...

۱۳۰۲ تا ۱۳۰۳ هجری قمری ... و غیره ...

وعلى ضوء ذلك لا يمكن تصور توافر حالة سبق الإصرار لدى المتهم وهو واقع تحت تأثير سورة الغضب الناجمة عن الفعل غير المحق وعلى جانب من الخطورة أنته المغدورة ،، ولما صاحب ذلك من تراكمات ذلك أن النفس المهتاجة لا تعرف إلى التفكير الهادي سبيلاً وأن سبق الإصرار كما عرّفه المشرع الأردني هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصّر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجدّه أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر موقوف على شرط .

ونجد من التعريف أنه جاء كاشف عن عناصر سبق الإصرار الجوهرية التي يتألف منها وبما يفيد التروي والتبوير قبل الإقدام على ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً لا يشوبه اضطراب .

هذا ما استقر عليه الفقه والقضاء ، وعليه يقوم سبق الإصرار على عنصرين :-

- (١) الهوة والروية الذي صاحب تفكير الجاني في الجريمة .
- (٢) المصدّة التّصني مضيت قبل ارتكابها .

أي أنّ الفقه والقضاء استقرا على أنّ مناط سبق الإصرار يستلزم حتماً أن يكون الجاني قد أتمّ تفكيره وعزمه في هدوء يسمح بتردد الفكر بين الإقدام أو الإحجام وترجيح أحدهما على الآخر ويكون الجاني انتهى بتفكيره بانتهاج خط سير معين رسمه لنفسه لا يحد عنه قبل تنفيذ الجريمة .

ومن خلال ما جاء أعلاه تجد المحكمة أنّ الفترة الزمنية التي قام خلالها المتهم بعقل المغدورة هي فترة زمنية قصيرة وكانت آتية ولم تتوفر فيها العناصر المشار إليها أعلاه ذلك أنّ المتهم كان في حالة عصيبة ونفسية مهتاجة لا يعرف للتفكير الهادي سبيلاً إليه لذلك فإنّ المتهم يستفيد من العذر المخفف طبقاً لأحكام المادة ٩٨ عقوبات وبالتالي تضحى جنحة القتل القصد طبقاً لأحكام المادة ٣٢٦ و ٩٨ عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٨ عقوبات الأمر الذي يقتضي معه تعديل الوصف الجرمي للتهمة المسندة للمتهم عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية على النحو المبين أعلاه .

وحيث أنه من الثابت أن المتهم كان يعلم بحقيقة سلوك زوجته المغدورة وبعلاقتها مع الظنين ولم يفاجأ بها لحظة إطلاق الرصاص عليها بل أنه كان يحاول إقناعها بالعدول عن سلوكها رغبة لأطفالها وأنه قرر تطلقها نظراً لسوء سلوكها ولم يتم الطلاق وبالتالي كل هذه الظروف تؤكد أنه لا مكان لحدوث سورة الغضب في نفس المتهم سيما وأنه لحظة إطلاق المتهم للرصاص على الزوجة المغدورة لم يكن هناك نقاش وإنما كانت الزوجة تعطف في نومها حيث أيقظها المتهم وطلب إليها أن تحكي الصحيح فأجابته الصباح رباح إلا أنه لم ينتظر حتى الصباح عاجلها بإطلاق النار عليها الأمر الذي يقطع بانتفاء كون المتهم واقع تحت تأثير سورة الغضب لحظة قتل المغدورة وبأنه لا يستفيد من العذر المخفف المبحوث عنه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات وإن كان يصح اعتبار سلوك المغدورة سبباً مخففاً تقديرياً وفق مقتضيات المادة ٩٩ من قانون العقوبات .

وعليه وحيث أن ذلك ما ذهبت إليه الهيئة العادية لمحكمة التمييز في قرار النقض السابق فيكون إصرار محكمة الجنايات الكبرى على قرارها المقروض وعدم اتباعها للنقض واقع في غير محله ومستوجب للنقض .

لذا فإننا نقدر بالأكثرية نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لتمثل لقرار النقض عملاً بأحكام المادة ٢/٢٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ومن ثم إصدار القرار المقضى .

قراراً صدرت تقيقاً بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٨ م

عضو مجلس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقة

قرار المخالفة

المعطى من القاضي السيد محمد الخرايشه
في القضية الجزائية التمييزية رقم ٢٠٠٦/١٦

أوافق الأكثرية المحترمة فيما توصلت إليه من وقائع ، وأخالفها فيما ذهبت إليه من أن المميز ضده لا يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي :-

((يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه)) ، لأن المجني عليها (الزوجة ، والأم) بإقامتها لعلاقة عاطفية مع الظنين زهير إبراهيم حدراب ، وإصرارها على إدامة تلك العلاقة ، رغم رفض الولد والبيت والزوج لها ، ومحاولات المميز ضده المتكررة معها لوضع حد لتلك العلاقة إقناعاً لأسرته وغيره على زواجه وبناته وأولاده ، وتجلى إصرارها ليلية قتل المميز ضده لها بدلتها له على منزل الظنين زهير وهما في طريق عودتهما إلى المنزل ، مما يشكل عملاً غير محق تجاه المميز ضده مما أفقده الأمل بأن تثوب إلى رشدها وأغضبه غضباً شديداً ، وأورثه ألماً نفسياً لم يعد معها قادراً على السيطرة التامة على أعصابه ، والخلود للنوم رغم تناوله الحبوب المهدئة ، وبقي في الفترة ما بين ما أتته المجني عليها تلك الليلة من طيش وما يبين قتله لها في حالة نفسية اختل معه ميزان تفكيره ، فأقدم على جريمته تحت تأثير ما انتابه من غضب وانفعال ، وما اعتراه من ألم نفسي بعد أن فقد السيطرة على أعصابه و انفلت زمام نفسه .

مما تقدم يتبين أن الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٨ ح قد تحققت في الحالة المعروضة فقد أتت المجني عليها عملاً غير محق تجاه الجاني على جانب من الخطورة أغضبه غضباً شديداً ، وقد أتى الجاني فعله قبل زوال الغضب .

ولا يرد القول بأن تنفيذ الجاني لجريمته جاء بعد ساعات من آخر عمل غير محق أتته المجني عليها ، لأن الجاني كان خلال تلك الفترة واقفاً تحت تأثير سورة الغضب الناجمة عن الفعل غير المحق .

م. ن. ق. / ق. ن. م.
م. ن. ق. / ق. ن. م.

م. ن. ق. / ق. ن. م.

٢٠٠٨/٣/٨ الموافق ٨ صفر سنة ١٤٢٧ هـ

القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن
القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن
القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن

القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن
القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن
القانون تنظيمًا سليمًا على وقائع الدعوى ، ويقام العذر المجهف بحق المميز لمدة ، وأن